

دور الجزائر في تحقيق الامن المغاربي 2011-2017

The role of Algeria in achieving security of Arab Maghreb (2011-2017)

تاريخ استلام المقال: 2018/02/07

تاريخ قبول المقال: 2018/10/06 تاريخ نشر المقال: 2018/09/30

د.دالعه وهيبه جامعة الجزائر 3 – كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

البريد الإلكتروني: dalaa.wahiba10@gmail.com

الملخص

تواجه منطقة المغرب العربي تحديات كبيرة جعلت من التكامل المغاربي ضرورة ملحة لمواجهة التهديدات الأمنية المتنامية خاصة بعد الحراك الذي شهدته المنطقة العربية في عام 2011، وما نتج عنه من اضطرابات أمنية، وأزمات سياسية أثرت على إستقرار وأمن الدول العربية بما فيها دول المغرب العربي، ولأن الجزائر دولة محورية في المنطقة، عملت على تبني مقاربة أمنية موحدة لحل مختلف الأزمات، مبنية على الحوار السياسي، ورفض التدخل الأجنبي، أما مقاربتها في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، فتقوم على رفض التفاوض مع الجماعات الإرهابية، وتجريم دفع الفدية، والتنسيق الأمني الإقليمي والدولي للقضاء على التنظيمات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة. لكن المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة المغرب اصطدمت بمجموعة من العقبات أهمها مشكلة الصحراء الغربية، وضعف التنسيق الأمني بين دول المغرب العربي، والأكبر من ذلك غياب الإرادة السياسية.

الكلمات المفتاحية: المقاربة الأمنية، الجزائر، المغرب العربي، التهديدات

الأمنية، الأزمات السياسية

Astract

The Maghreb region faces major challenges that have made the Maghreb integration an urgent necessity to face the growing security threats, especially after the movement witnessed in the Arab region in 2011, resulting in security disturbances and political crises affecting the stability and security of the Arab countries including the Arab Maghreb countries. Algeria as a key country in the region adopted a unified approach to solve all crises; it's based on political dialogue and rejection of foreign intervention. On the other hand his approach to combating terrorism and organized crime is based on refusing negotiation with terrorist groups, criminalizing the payment of ransom, and coordinating security in the region and around the world to eliminate the international terrorist organizations and organized crime network.

keyword

security approach, Algeria, The Maghreb region, security disturbances ,the crises

مقدمة:

تعتبر الجزائر دولة محورية في منطقة المغرب العربي بالنظر إلى طبيعتها موقعها الجغرافي فهي تقع في قلب المغرب العربي، وتعتبر بوابة إفريقيا الشمالية، وتشكل الصحراء العمق الإفريقي لها، كما توجد في منطقة استراتيجيه قريبة من أوروبا، يفصلها عنها المتوسط في الجنوب، وهي بذلك تعتبر همزة وصل بين ثلاثة مناطق متكاملة هي أوروبا وإفريقيا والعالم العربي، وتملك الجزائر حدودا مع سبعة دول يبلغ طولها 6427 كلم، منها 4 دول من المغرب العربي هي المغرب، ليبيا، تونس، وموريتانيا، هذا بالإضافة إلى الصحراء الغربية الباحثة عن الاستقلال، وتعد الجزائر الدولة الوحيدة التي لها حدود مع كل دول المغرب العربي، وتجاورها مع عدد كبير من الدول على طول هذه

الحدود يجعلها مضطرة للتعامل مع تهديدات محتملة، فالجوار الجغرافي هو أحد الأسباب المباشرة للعداء والصراع بين الدول لأن الجار الذي تشترك معه الدولة المعنية في الحدود هو الأكثر قدرة على الإضرار بأمنها ومصالحها.

وتهدف هذه الدراسة إلى البحث عن دور الجزائر في تحقيق الأمن المغاربي في ظل التهديدات الأمنية التي تواجهها المنطقة خاصة بعد التحولات التي نتجت عن الحراك العربي في 2011، والذي انطلق من تونس وامتد إلى ليبيا، وكان له انعكاسات على كل دول المغرب العربي بفعل الإنتشار الرهيب لثلاثية السلاح والإرهاب والجريمة المنظمة نتيجة الفراغ الأمني الذي عرفته بعض دول المنطقة بعد سقوط أنظمتها السياسية، بالإضافة إلى التدخل الأجنبي ودوره في تعقيد الأزمات.

وانطلاقاً من كل هذا سعت الجزائر إلى طرح مقارنة أمنية متعددة الأبعاد، لمواجهة مختلف التهديدات الأمنية في منطقة المغرب العربي واحتواء أهم الأزمات، إلا أن تجسيد هذه المقاربة اصطدم بمجموعة من العقبات.

الإشكالية: حاولنا في دراستنا لهذا الموضوع الإجابة على إشكالية أساسية هي:

ما مدى نجاح المقاربة الجزائرية في تحقيق الأمن المغاربي في ظل التهديدات الأمنية الراهنة؟

وتتدرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات أهمها:

- ما هي طبيعة التهديدات الأمنية في منطقة المغرب العربي ؟
 - ما هي المقاربة الجزائرية لتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة المغرب العربي ؟
 - فيما تكمن العراقيل التي تواجه الجزائر في تجسيد مقاربتها الأمنية ؟
 - ما هي الإستراتيجية الفعالة التي يجب تبنيها لمواجهة هذه التحديات؟
- وللإجابة على الإشكالية المطروحة وضعنا فرضيتين أساسيتين هما:

1- يعتبر المتغير الأمني محور نشاط السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة المغرب العربي.

2- مشكلة الصحراء الغربية تقف عائقاً أمام تجسيد المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة المغرب العربي.

الإطار المنهجي: اعتمدنا في تحليلنا لهذا الموضوع على المنهج الوصفي لعرض تجليات الدور الجزائري الذي تلعبه الجزائر في منطقة المغرب العربي، كما استعملنا المنهج التاريخي لرصد التطورات المرتبطة بالأحداث التي شهدتها المنطقة العربية سنة 2011 وتأثيراتها على التفاعلات الراهنة في منطقة المغرب العربي خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2001-2017.

الإطار النظري: استعنا في تحليلنا لهذه الدراسة بالنظرية الواقعية ومقاربة الدور.

1- النظرية الواقعية:

حسب مسلمات النظرية الواقعية المرتكزة على المصلحة يمكن تفسير جانب من السياسة الخارجية الجزائرية، حيث توجد الجزائر، في بيئة إقليمية تتميز بالصراعات والفوضى، بما فيها منطقة المغرب العربي التي تعرف عديد الأزمات والتعقيدات الأمنية كانتشار الإرهاب والجريمة المنظمة، ومشكلة الصحراء الغربية، والأزمة الليبية، ولذلك فإن طبيعة البيئة الإقليمية تفرض على الجزائر تبني مقاربة أمنية لتحقيق الاستقرار في المنطقة، خاصة وأن مصدر التهديدات الأمنية محيطها الإقليمي المليء بالصراعات والاضطرابات، وهو ما جعل مسلمات النظرية الواقعية كالقوة والمصلحة ركائز للسلوك الخارجي الجزائري.

1-نظرية الدور:

تهتم هذه النظرية بدراسة سلوكيات الدول بوصفها "أدوارا سياسية"، تعبر عن محصلة ما تقوم به الوحدة الدولية من أفعال وسلوكيات في ممارسة نشاطها الخارجي قصد تحقيق أهدافها في السياسة الخارجية، وذلك وفقا لما يراه صانع القرار بأنه مناسب لدولته وللوظائف التي يجب أن تقوم بها في المجال الدولي والإقليمي، وانطلاقا من هذا يمكن فهم الدور الإقليمي الذي تحاول الجزائر أن تلعبه ويدخل ضمن نموذج الزعامة الإقليمية حسب نظرية الدور، ويفرض على الدولة تحمل مسؤوليات قيادية خاصة تجاه دول الإقليم كالمعمل على ضمان الحماية لهذه الدول والوقوف في وجه أي خطر خارجي، وهذا ما قد ينطبق على الدور التي تحاول الجزائر أن تلعبه في منطقة المغرب العربي. وقد قمنا بمعالجة هذا الموضوع في ثلاثة محاور أساسية:

المحور الأول: طبيعة التهديدات الأمنية في منطقة المغرب العربي؟

المحور الثاني: المقاربة الأمنية الجزائرية لتحقيق الأمن المغاربي

المحور الثالث: الإستراتيجية الفعالة لتحقيق الأمن المغاربي.

المحور الأول: طبيعة التهديدات الأمنية في منطقة المغرب العربي

لقد انعكست التحولات التي عرفت المنطقة العربية بشكل مباشر على استقرار منطقة المغرب العربي، خاصة ما حدث في تونس وليبيا من اضطرابات أمنية وأزمات سياسية واقتصادية عقب تغيير الأنظمة السياسية بعد الحراك الشعبي في هذه الدول، ومن أهم انعكاسات هذه التحولات على استقرار منطقة المغرب العربي مايلي :

أولاً: انتشار الإرهاب

لقد أتاحت التطورات التي شهدتها المنطقة العربية منذ 2011 حرية أكبر لعناصر التنظيمات الإرهابية في الحركة والعمل داخل بلدان المغرب العربي دون قيود مؤسسية وأمنية، حيث أصبحت الأموال والسلاح ينتشران على نطاق واسع داخل المنطقة وبشكل غير مسبوق لم تعرفه المنطقة مع غياب دور المؤسسات الإقليمية في إدارة التفاعلات الداخلية والخارجية.

و في هذا السياق ذكر تقرير "معهد بوتوماك الأمريكي للدراسات" سنة 2015 بعنوان " الإرهاب في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي انه من مجموع 289 عملية إرهابية وقعت في شمال إفريقيا ودول الساحل سنة 2014، منها 22 وقعت في الجزائر، و 201 في ليبيا، و 35 في مالي، و 27 في تونس، حيث احتلت الجزائر المرتبة الأولى في عدد الهجمات الإرهابية منذ تاريخ 11 سبتمبر 2001 بـ 1307 عملية إرهابية¹، وهو ما يوضح تمدد وانتشار التهديد الإرهابي إلى الحدود الجزائرية، مما يزيد من حجم التحديات التي تواجهها الجزائر ودول المغرب العربي.

¹ - محمد سيدمو، 1307 عمل إرهابي في الجزائر منذ 2001:

<http://www.assabahnews.tn/article/101085-vu> 27-08-2018.

ومن أهم الجماعات الإرهابية التي تنشط في منطقة المغرب العربي نجد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، جماعة التوحيد والجهاد، وتنظيم داعش الذي أسس فرعاً له في ليبيا كقاعدة انطلاق لعملياته الإرهابية في دول المغرب العربي مستفيداً من الفراغ الأمني في المنطقة بعد انهيار نظام معمر القذافي، ومن عامل انتشار السلاح الليبي. فخرج الجيش الليبي بتعداد يقدر بنحو 76 ألف جندي، 40 ألفاً في الاحتياط ومعه أكثر من 2000 دبابة و 200 طائرة مقاتلة وما بين 200 و 300 طائرة هليكوبتر مختلفة من الاستراتيجية الأمنية لمكافحة الإرهاب خلق فراغاً أمنياً كبيراً في المنطقة¹، وقد كانت الجماعات الإرهابية أكبر المستفيدين منه، واستغلت في العديد من العمليات منها الهجوم على القاعدة الغازية بتيقننورين بمدينة عين امناس جنوب الجزائر بعد تمكن مجموعة إرهابية تتكون من 29 إرهابي يحملون 8 جنسيات مختلفة (جزائرية، تونسية، مصرية، نيجيرية موريتانية، مالية، ليبية، كندية) من التسلل إلى القاعدة الغازية عبر الحدود الليبية، ومن أهم الهجمات الإرهابية نذكر هجوم مراكش بالمغرب في 28 أبريل 2011، والذي خلف 17 قتيل إثر تفجير انتحاري، بالإضافة إلى عدد من التفجيرات والإغتيالات السياسية في تونس وليبيا .

وبذلك تواجه منطقة المغرب العربي تهديدات أمنية متنامية بفعل انتشار الجماعات الإرهابية وتمدد نشاطها إلى كل دول المنطقة، خاصة بعد الإضطرابات السياسية والأمنية التي شهتها بعض دول المغرب العربي كتونس وليبيا إثر الحراك العربي في 2011.

ثانياً: الجريمة المنظمة

¹-Mathieu pellerin, pellerin (Mathieu), «de Sahel et le contagion Libyenne», politique étrangère, Paris, Avril, 2012, p835.

لقد تضاعف حجم التهديد الذي تشكله الجماعات الإرهابية على دول المغرب العربي خاصة بعد تحالفه مع شبكات الجريمة المنظمة، وساعد على ذلك غياب الدولة وضعف أجهزتها الأمنية، في ظل بيئة طبيعية وجغرافية قابلة لكل التهديدات، خاصة بعد أحداث 2011 وما نتج عنه من انتشار رهيب للأسلحة، حيث أشارت التقارير إلى وجود أكثر من 20 مليون قطعة سلاح خارج إطار السيطرة بعد انهيار نظام معمر القذافي في ليبيا، يتم تداولها بطريقة غير شرعية داخل وخارج البلاد¹، حيث مكن الانتشار العشوائي للأسلحة عصابات الإجرام كالمهربين، وتجار المخدرات من تعزيز نشاطاتهم، وتأمين الحماية لهم في المنطقة التي تعد بؤرة توتر رئيسية في العالم خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر.

هذا بالإضافة إلى تجارة المخدرات التي بدأت تأخذ منحنا تصاعديا، حيث يعد ممر الحشيش الذي يأتي من المغرب، ويمر إلى دول غرب وشمال إفريقيا، وصولا إلى أوروبا من أهم الممرات الدولية لتنظيمات المخدرات². فعلى سبيل المثال قدرت نسبة المخدرات المحجوزة في الجزائر والقادمة فقط من المغرب بين 1998-2017 بـ 800 طن³. كما أن هناك بعض الأنشطة التجارية غير الشرعية في منطقة المغرب العربي كعمليات التهريب التي تشمل مختلف السلع والمواد الغذائية، وبعض المواد الطاقوية كالبنزين، وقد تطورت عمليات التهريب في السنوات الأخيرة خاصة مع تدهور الأوضاع الأمنية في

¹ -Ibid,p835.

² -José María Blanco Navarro et Luis de la cortIbàñes, «le trafic de drogue en l'Afrique subsaharienne», Ieee.es(Institut Espagnol d' études stratégique), 2012,pp08-09.

³ عبد القادر بن مسعود ، 800طن من المخدرات المغربية غزت الجزائر خلال 9 سنوات :

المنطقة لتشمل مواد خطيرة كالأسلحة التي مصدرها ليبيا، وموريتانيا، والمخدرات القادمة من المغرب، والمواد الغذائية والطاقوية من الجزائر¹.

ثالثا: الهجرة غير الشرعية في منطقة المغرب العربي

مشكل الهجرة غير الشرعية مرتبط بمختلف المشاكل والأزمات التي تعرفها القارة الإفريقية كانتشار الفقر، والإرهاب والنزاعات المسلحة، والحروب الأهلية والتهديدات البيئية كالتصحّر، والجفاف، وغيرها من المشاكل المتعددة الأبعاد التي تعرفها القارة والتي دفعت بشعوب المنطقة، وبالأخص فئة الشباب إلى خيار الهجرة غير الشرعية كبديل لأوطانهم المتأزمة، وخطوط الهجرة تتجه دائما من الدول الواقعة جنوب الصحراء، كمالي، والنيجر، وتشاد، إلى الدول الواقعة شمال الصحراء، وبالأخص دول المغرب العربي، ومنها الجزائر عبر موانئ وهران، وعنابة، وذلك من أجل الوصول إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط باستعمال قوارب صيد بسيطة تسمى قوارب الموت، وذلك لأنهم يرون في أوروبا الخلاص من مشاكلهم التي يعد الفقر جوهرها، وتشير التقديرات إلى وجود ما بين 65000 إلى 120000 مهاجر غير شرعي من منطقة الساحل والصحراء يدخلون إلى دول المغرب العربي كل سنة².

وقد ترتب عن الهجرة الغير الشرعية في منطقة المغرب العربي جملة من المشاكل الأمنية لارتباطها بجماعات الجريمة المنظمة كذلك المرتبطة بترويج المخدرات، والتزوير، والاحتيال والاتجار بالأطفال، وشبكات الدعارة، وتهريب المهاجرين السريين، وقد سمحت هذه الأخيرة بتسلل إرهابيين ضمن قوافل الهجرة غير الشرعية، و يؤثر عامل

¹ - Laurence Aïda Ammour, «les défis de sécurité dans la zone Saharo – Sahélienne et leur répercussion dans la région méditerranéenne», **SEEDMED** (Seguridad y Defensa en el Mediterráneo) Barcelona, October 2010, pO4.

² - **Ibid**, p.08.

الهجرة غير الشرعية على طبيعة التركيبة البشرية لدول المغرب العربي خاصة في المناطق الحدودية مما يؤدي إلى استهداف استقرار المنطقة بكل أبعاده.

رابعا: خطر تقسيم منطقة المغرب العربي بعد الحراك العربي

تواجه دول المغرب العربي خطر تقسيم المنطقة في ظل التحولات الإقليمية التي منحت الفرصة للعديد من الأطراف الخارجية كي تصبح فواعل مهمة في حل أزمت المنطقة. وهو ما طرح مجموعة من السيناريوهات منها سيناريو التقسيم، كمخطط تقسيم ليبيا إلى دويلات أو فدراليات تضم جمهورية برقة في الشرق والتي تحتوي على 75% من النفط الليبي، والجمهورية الطرابلسية في الشمال، وجمهورية فزان في الجنوب، والجمهورية الأمازيغية في الغرب على الحدود مع الجزائر وهو ما يشكل خطرا كبيرا على استقرار منطقة المغرب العربي، كما أن الجزائر ستكون من أكبر الدول المتضررة في حال حدوث سيناريو تقسيم ليبيا، باعتبار أن ليبيا تضم عرقيات مختلفة كالأمازيغ والطوارق، وفي حال حصولهم على الاستقلال عن ليبيا، أو على الحكم الذاتي قد يفتح الباب أمام أمازيغ وطوارق الجزائر لحمل نفس المطالب، وهو ما قد يدخل البلاد في صراعات وحروب أهلية، على غرار ما حدث بعد أحداث 2011 في المنطقة العربية، التي بدأت في تونس وتم انتقالها إلى عدد من الدول العربية كليبيا ومصر وسوريا واليمن وأغلبها تواجه خطر التقسيم على أساس طائفي.

كما أن التدخل الأجنبي في ليبيا كان له تداعيات خطيرة على كل الدول المجاورة، بمحاولة فرض أجندات أجنبية جديدة تخدم مصالح تلك الدول، بفعل الفراغ الأمني والسياسي الذي تركه انهيار نظام القذافي، لأن هناك محاولات لبعض الدول الغربية في توظيف ورقة تنوع العرقيات لزعزعة استقرار المنطقة .

المحور الثاني: المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة المغرب العربي

ترتكز المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة المغرب العربي على مجموعة من المبادئ المستمدة من مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، وأهمها مبدأ احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وأولوية التحرك الدبلوماسي ضمن الجماعة العربية أو الإفريقية في حل أزمات ومشكلات المغرب العربي، وسياسة حسن الجوار .

أولاً: مقاربة الجزائر في حل أزمات منطقة المغرب العربي

1- رفض التدخل الأجنبي:

تستمد السياسة الأمنية الجزائرية توجهها العام من المبادئ العامة للسياسة الخارجية الجزائرية المرتكزة أساساً على عدم التدخل في شؤون الآخرين، حيث ظل هذا المبدأ من ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية، كما ظلت الجزائر تبرر من منطلقه رفضها لأي تدخل أجنبي في الشؤون الداخلية للدول بما فيها دول المغرب العربي، خاصة وأن تجربة الاستعمار التي عاشتها جعلها تتمسك بمبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الداخلية تحت أي شكل من الأشكال، لأنها ترى في ذلك نوع جديد من أنواع الاستعمار، وهو ما ظهر في الموقف الجزائري اتجاه الأزمة الليبية الراض تماماً للتدخل الأجنبي.

والموقف الجزائري الراض للتدخل العسكري في منطقة المغرب العربي، ورفض المشاركة في أي عمل عسكري بالمنطقة له ركانات قانونية ودستورية تحدد المهام الأساسية لأجهزة الأمن الجزائرية التي تنحصر في حماية وصون سيادة الدولة وحدودها، ورفض توظيف قدراتها العسكرية خارج الحدود، والمشاركة في أي حرب دولية مهما كانت مبرراتها، وذلك بالرغم من سعي الأطراف الدولية إلى إشراك الجزائر عسكرياً في الحرب الدولية على الإرهاب باللعب على ورقة مكافحة الإرهاب، باعتبار أن الجزائر من أكثر الدول تضرراً من هذه الظاهرة، كما أن له أبعاداً تاريخية لأن

الأثار التي خلفها الاستعمار الفرنسي مازالت راسخة في ذاكرة الجزائريين وانطلاقا منها بنيت الشخصية الجزائرية على رفض التدخل الأجنبي¹. ولذلك رفضت الجزائر بشدة التدخل الأجنبي في ليبيا عبر حلف الأطلسي سنة 2011.

وتعتبر الجزائر أن الأمن في منطقة المغرب العربي هو مسؤولية دول المنطقة وهي ترفض قيام الدول الغربية بدور قيادي مباشر فيها، لذلك سعت جاهدة لقطع الطريق أمام أي تدخل أجنبي تحت أي مبررات بما فيها مبرر مكافحة الإرهاب، حيث أكدت على رفضها القطعي لأن تكون أراضيها مقرا لقاعدة أفريكوم، كما رفضت السماح لطائرات دون طيار بعيدة المدى فرنسية وأمريكية بالتحليق فوق مناطق بأقصى جنوبها قرب الحدود مع ليبيا².

2- تغليب مبدأ الحوار السياسي على الحل العسكري

ترتكز الرؤية الجزائرية في حل أزمت منطقة المغرب العربي على أولوية الحوار السياسي الذي يقتضي جمع كل الأطراف المتصارعة دون إقصاء أحد مع رفض إشراك الجماعات الإرهابية في أي شكل من الحوار، وأولوية التحرك الدبلوماسي ضمن الجماعة العربية أو الإفريقية في حل المشاكل الإقليمية مع الأخذ بعين الاعتبار سياسة حسن الجوار.

وبقيت الجزائر متمسكة بموقفها الثابت في حل مشاكل وأزمات المنطقة، والقائم على تغليب منطق الحوار السياسي ورفض فكرة الانفصال التي تطالب بها بعض الحركات المتمردة خاصة في ليبيا، مدركة بأن فشل مساعي الوساطة التي قامت بها بين الأطراف المتصارعة راجع لانعدام الثقة الناتج عن إخلال كل طرف بالتزاماته تجاه

¹- Martina Lagatta, Ulrich Kaorck, Manuel Manrique, Pekka Hakala, **L'Algérie: un potentiel sous-exploité pour la coopération en matière de sécurité dans la région du Sahel**, Bruxelles, 24 juin 2013, pp17-18.

²- خالد عبد العظيم، «الجوار المالي: التداعيات الإقليمية لانفصال أزواد في مالي»، مجلة السياسة الدولية، 2013، ص 113.

الآخر، مما يفرض على تلك الأطراف إثبات حسن النية بتنفيذ بنود أي اتفاق يتم التوصل إليه قبل التوقيع عليه، قصد إيجاد حلول جذرية دائمة، تخرج عن الحلول الترفيعية والمؤقتة التي أثبتت فشلها في حل أزمات المغرب العربي.

ثانيا: مقارنة الجزائر في مكافحة الإرهاب

ترتكز مقارنة الجزائر في مكافحة الإرهاب على مجموعة من المبادئ الثابتة التي تتمسك بها الجزائر في إطار القضاء على ظاهرة الإرهاب الأخذ في الإنتشار خاصة بعد الإضطرابات الأمنية التي شهدتها المنطقة العربية بعد أحداث 2011، والتي فتحت المجال أمام ظهور تنظيمات إرهابية متطرفة أهمها تنظيم داعش، ولذلك تقوم المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب على:

1- تجريم دفع الفدية

لقد كان الموقف الرسمي للجزائر ثابتا بخصوص دفع الفدية للجماعات الإرهابية مقابل الإفراج عن الرهائن المختطفين وهو الرفض القطعي والتام، لأنها ترى في ذلك مصدر تمويل مهم لهذه الجماعات للقيام بمختلف العمليات الإرهابية في منطقة المغرب العربي باستعمال أسلحة متطورة تم اقتناؤها بأموال الفدية، وهذا ما دفع بالجزائر إلى تقديم مشروع لائحة منذ عام 2007 إلى الأمم المتحدة لتجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية، وقد حظيت اللائحة بتأييد دولي وأمني وبمصادقة مجلس الأمن تحت رقم 1904 في 17 ديسمبر 2009، والذي يجرم دفع الفدية للأشخاص والجماعات والمؤسسات والكيانات الإرهابية، وهذه اللائحة مكملتا للاتحتين الأمميتين، لائحة 1267 الخاصة بمكافحة تمويل نشاطات الجماعات الإرهابية، واللائحة رقم 1373 التي تخص تمويل الإرهاب ومكافحته.

وأكدت الجزائر موقفها هذا من خلال رفضها دفع فدية مقابل الإفراج عن دبلوماسيها السبعة الذين تم اختطافهم في مدينة غاو شمال مالي من قبل جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا منذ 5 أبريل 2012، وذلك بعد سيطرة حركة تحرير الأزواد وجماعة أنصار الدين ومجموعات تابعة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على منطقة شمال مالي في مارس 2012¹.

2- رفض التفاوض مع الجماعات الإرهابية

لقد رفضت الجزائر التفاوض مع الجماعات الإرهابية أيا كان نوعه، كما رفضت دخول بعض دول المنطقة كوسيط للتفاوض بين الجماعات الإرهابية، مثلما كان عليه الحال في أحداث القاعدة النفطية بمنطقة تيفنتورين في عين أمناس جنوب شرقي الجزائر بولاية إليزي التي نتج عنها احتجاز ما يقارب 700 عامل بالقاعدة منهم 132 رعية أجنبية وربط أجسادهم بأحزمة ناسفة وزرع ألغام في محيط المنشأة، وقد طالبت المجموعة المسلحة السلطات الجزائرية بالتفاوض معها وتحقيق مطالبها المتمثلة في الحصول على 20 سيارة دفع رباعي مزودة بكمية كافية من الوقود وبممر آمن يوصل إلى الحدود المالية، إضافة إلى إطلاق سراح عناصر من الجماعة تم احتجازهم في وقت سابق²، إلا أن الجزائر فضلت الخيار العسكري لحماية أمنها من خلال تدخل الجيش لإنقاذ الرهائن بدلا من التفاوض، ويعيدا عن الضغوطات الخارجية والتدخل الأجنبي.

وقد كان خيار عدم التفاوض مع الجماعات الإرهابية جوهر سياسة الجزائر في تعاملها مع الجماعات الإرهابية بعد نهاية المهلة التي قدمتها على إثر مشروع الوئام

¹ - درويش سعيد، «أنشطة الجماعات المسلحة في منطقة الساحل الإفريقي»، حوليات جامعة الجزائر 1، عدد

26، نوفمبر 2014، ص 35.

² - عثمان لحياني، القضاء الجزائري يفتح ملف تيفنتورين:

<https://www.alaraby.co.uk/flashnews/2017/1/10/>

المدني والمصالحة الوطنية، كما أن مبدأ رفض التفاوض مع الجماعات الإرهابية ظل مبدءاً ثابتاً بالرغم من الضغوطات التي تعرضت لها الجزائر من قبل هذه الجماعات، خاصة في ما يتعلق بسلامة رعاياها المختطفين لدى تلك الجماعات كقضية الدبلوماسيين الجزائريين السبعة المختطفين لدى جماعة التوحيد والجهاد في شمال مالي، والتي أكدت الجماعة تصفية أحدهم وهو نائب القنصل الجزائري بمدينة غاو (الطاهر تواتي) كورقة للضغط على الحكومة الجزائرية قصد تلبية مطالبهم، كما رفضت الجزائر مبدأ مقايضة تحرير الرهائن بإخلاء سبيل بعض الإرهابيين المسجونين لديها.

3-التنسيق والتعاون الأمني:

تتبنى الجزائر مقاربة أمنية في منطقة المغرب العربي تركز على العمل الأمني المشترك، ولذلك سعت إلى تنظيم اجتماعات أمنية متعددة بين كل دول المنطقة لوضع استراتيجية مشتركة لمكافحة الإرهاب، وتفعيل آليات التعاون والإقليمي والدولي في مجال حفظ السلم والأمن المغاربي، حيث ترى الجزائر أن التعاون على المستويين الثنائي والإقليمي إطاراً هاماً لا يمكن تجاوزه من أجل مكافحة الإرهاب بشكل منسق وشامل وفعال دون تقديم أية تنازلات لتحقيق الإقليمية الأمنية خاصة في ظل الظروف الدولية الراهنة، وما يعرفه العالم من تكتلات، وذلك لا يتم إلا في ظل مقاربة متكاملة بين دول المنطقة تتمحور حول عدة مستويات، فعلى المستوى الوطني تقوم المقاربة على تطوير القدرات العسكرية الذاتية لتقوية المنظومة الدفاعية خاصة في مجال مكافحة الإرهاب، أما على المستوى الإقليمي فتتضمن ترقية التعاون الأمني بين دول المغرب العربي في شقيه الثنائي والجماعي مع أهمية إشراك الدول التي لها امتداد جغرافي مع المنطقة كدول الساحل الإفريقي، وعلى المستوى الدولي ترى الجزائر بأهمية التعاون الأمني خاصة في المجال الاستخباراتي دون أن يسمح ذلك بأي تدخل أجنبي في المنطقة تحت أي مسمى.

المحور الثالث: الإستراتيجية الفعالة لمواجهة التهديدات الأمنية في منطقة

المغرب العربي

إن حجم التهديدات التي تواجهها منطقة المغرب العربي تحتم على المسؤولين وضع استراتيجية استباقية قائمة على ميكانيزمات محددة ومدروسة ، تراعى فيها جميع العوامل التي بإمكانها تفعيل التعاون بين دول المنطقة، بحيث لا يبقى رهينة التغيرات الداخلية والخارجية ويأخذ بعين الاعتبار كل الأبعاد التنموية والسياسية والثقافية والأمنية، وذلك في إطار تكاملي.

أولا: على الصعيد السياسي

إن تناقض سياسات دول المغرب العربي في تعاطيها مع أزمات المنطقة كان عائقا كبيرا أمام الجهود الإقليمية التي قادتها الجزائر لتسوية عديد المشاكل العالقة في المنطقة بما فيها الأزمة الليبية، وهو ما يجعل من عملية توحيد سياسات دول المنطقة حتمية في مسار العمل الجاد للنهوض بالمنطقة أمنيا واقتصاديا، ولذلك يتحتم على صناع القرار في دول المغرب العربي أن يدركوا جيدا، استحالة تصور أمن واستقرار أي دولة مغربية دون أمن المنطقة ككل، وهذا ما يتطلب إعادة ترتيب العلاقات السياسية بين دول المغرب العربي وتجاوز الخلافات السياسية بينهم، وفي مقدمتها قضية الصحراء الغربية التي تعد أهم عقبة في تحقيق التكامل المغربي، لأن المغرب تعتبر الجزائر طرفا في المشكلة، في حين تؤكد الجزائر أن موقفها من القضية يصب في الإطار العام لثوابت ومبادئ السياسة الخارجية ومنها مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها. ولذلك أصبح كل طرف يحاول استمالة الأطراف الأخرى لصالح موقفه من القضية، وإعادة ترتيب خريطة التحالفات وإحياء ملفات الأزمات القديمة للمساومة بها والحصول على مكاسب سياسية، وهو ما أثر على مسار الإتحاد المغربي، حيث

تباينت مواقف دول المغرب العربي حسب طبيعة المصالح، لذلك كانت تأخذ في العديد من الحالات طابعا ظرفيا يتغير بالتغير المستمر للأنظمة في دول المنطقة، مثل التقارب الذي حدث بين المغرب وموريتانيا بعد وصول الرئيس محمد ولد عبد العزيز إلى الحكم في جويلية 2009¹.

لذلك يجب توفر الإرادة السياسية لتسوية مشكلة الصحراء الغربية التي تعتبر مسألة مهمة في تفعيل دور إتحاد المغرب العربي كمؤسسة إقليمية قادرة على حفظ الأمن والسلم في المنطقة، بالإضافة إلى العمل على فتح الحدود بين المغرب والجزائر لأن بقاء الحدود مغلقة سيفقد من فعالية التعاون الأمني في منطقة المغرب العربي، فالجزائر والمغرب هما فاعلان رئيسيان في منطقة المغرب العربي، والعديد من المختصين يعتبرانهما مفاتيح لحل مشاكل المنطقة باعتبار أن كل الصراعات التي لم تحل بما فيها قضية الصحراء الغربية تؤدي إلى عدم الاستقرار في المنطقة.

ولذلك أصبح الحوار مخرج أساسي للخلافات السياسية بين دول المغرب العربي، كما يعتبر التعاون بكل مستوياته ضرورة إستراتيجية لمواجهة التحديات الأمنية العابرة للحدود، ويتم ذلك بالموازاة مع إقناع شعوب المنطقة بأن مصيرهم واحد ومشترك بحكم الارتباط الجغرافي والتاريخي والثقافي، وهو ما يوجب على هذه الشعوب التعاون لصنع هذا المصير، بدلا من تأجيج العداوة بينهم عبر وسائل الإعلام الرسمية وغير الرسمية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال بناء أنظمة سياسية ديمقراطية قادرة على إدماج مختلف المكونات الاجتماعية.

كما يجب التنسيق بين الدول المغاربية لاتخاذ مواقف مشتركة في مختلف القضايا الإقليمية والدولية كالتفاوض مع الإتحاد الأوروبي وفق أرضية مغاربية مشتركة خاصة

¹ Laurence AidaaAmmour, «La coopération de sécurité au Maghreb et au Sahel: l'Ambivalence de l'Algérie», bulletin de la sécurité Africaine, une publication du centre d'études stratégiques de l'Afrique, NO. 18 / Février 2012.,p04.

أن التجربة السابقة بينت أن السباق بين الدول من أجل الحصول على مكاسب من خلال اتفاقيات ثنائية قد أضر بمصالح جميع الأطراف، والمفارقة هو ضغط الاتحاد الأوروبي على دول المنطقة من أجل العمل التكاملي لأهداف معينة تتماشى مع مصالح دول الاتحاد على رأسها توحيد سياسات دول المغرب العربي لاحتواء التهديدات الأمنية التي أصبحت تداعياتها خطيرة على أوروبا كالإرهاب، والهجرة غير الشرعية، ولأهداف إقتصادية منها خلق سوق مغاربية موحدة تضم أكثر من 90 مليون مستهلك.

ثانيا: على الصعيد الإقتصادي

يجب ترتيب الأولويات لحل أزمت المغرب العربي وفي مقدمتها المسائل ذات البعد الاقتصادي والتجاري برفع مستوى التعاون البيني، بحيث أن التجارة البينية بين دول المغرب العربي لا تتعدى 2%، ونسبة معتبرة هي تجارة غير شرعية من خلال التهريب عبر الحدود، وحسب احصائيات صندوق النقد الدولي فإن كل دولة تخسر ما نسبته 2% كنسبة نمو سنويا، وتخسر 3 ملايين منصب شغل سنويا، فتطوير الشراكة والتعاون الاقتصادي بين الدول المغاربية خاصة بالنظر إلى الإمكانيات التي تزخر بها دول أصبح أمرا حتميا في مواجهة التحديات الراهنة.

فالتفرغ لمحاربة الإرهاب دون ربطه بحلول تنموية سيفتح هامش كبير للجريمة المنظمة التي تقودها شبكات التهريب، ولها ارتباط بعدة أطراف خارجية بدايتها تكون في المغرب وتستعمل الجزائر وتونس كمناطق عبور، خاصة وأن الاضطرابات الأمنية أثرت على الوضع الاقتصادي لدول المنطقة والمتأزم أصلا بفعل غياب الاستثمارات، وضعف النمو وغيرها من الاختلالات التي أصابت القطاع الاقتصادي قبل وبعد الحراك العربي الذي شهدته المنطقة العربية.

لذلك يتعين على الدول المغاربية إقامة شراكة إقتصادية فاعلة، ووضع مسار تكاملي بشقيه الثنائي والجماعي لتحقيق حالة من التوازن الإقليمي والشراكة المتضامنة، وذلك

بتوسيع مجالات التعاون ووضع البرامج والمشاريع الاقتصادية المدروسة حسب الإمكانيات الاقتصادية لكل دولة، من أجل تنويع الإقتصاد المغربي ورفع حجم التبادل التجاري بين دوله، والعمل على تفعيل التنمية الريفية الصحراوية بالمناطق الحدودية والاستثمار في العنصر البشري لاجتثاث الإرهاب والجريمة من خلال إدماج الفئات الضالة والمنحرفة في مشروع اجتماعي اقتصادي عبر الشريط الحدودي.

وبذلك فإن تطوير مجالات التنمية يشكل رهانا مستقبليا حقيقيا لكل دول المنطقة، بما يفرض عليها ضرورة تقوية اقتصادياتها من خلال إعطاء دور كبير في التنمية للقطاع الخاص وتقليل الإنفاق العام، وتأسيس إطار قانوني ينظم الأنشطة الاقتصادية، والتزام مبدأ الشفافية في معاملاتها التجارية والمالية، وإصلاح الهياكل المالية، وفتح الأسواق وتحسين الأداء الحكومي، وتفعيل المجتمع المدني، مع ضرورة التركيز على قطاعات تنمية تربط الدول المغربية بعضها ببعض مثل الاتصالات، والطرق والطاقة والمياه، وهذا ما يؤكد ضرورة بناء إتحاد مغربي قوي منافس لمختلف المنظمات الإقليمية.

ثالثا: على الصعيد العسكري

إن توسع مجال التهديدات في المغرب العربي يتطلب توسيع دائرة التنسيق الأمني بين دول المنطقة لمحاصرة مختلف التنظيمات الإرهابية والإجرامية والحد من نشاطاتها التي أصبحت تشكل خطرا على الأمن والتنمية، خاصة في ظل الفراغ الأمني الذي نتج عنه انهيار المؤسسات في ليبيا، مما يتحتم على دول المغرب العربي بما فيها الجزائر مساعدة ليبيا في بناء مؤسساتها وعلى رأسها المؤسسة العسكرية عن طريق تقديم التكوين والتدريب لها في خطوة أولى، ثم وضع اتفاقيات عسكرية لتعزيز المراقبة على طول الحدود المشتركة، وتعزيز التعاون الاستخباراتي، والعمل على تقوية المؤسسات العسكرية للدول المغربية ووضع منظومة أمنية مشتركة بينهم قوامها التنسيق والمشاركة والالتزام

بالتعهدات بعيدا عن الإملاءات الخارجية، والحسابات الداخلية والرؤية القطرية الضيقة، وبعيدا عن أي ضغوط مهما كان نوعها.

ولذلك فإن تنامي التهديدات الأمنية بمنطقة المغرب العربي، يفرض تبني استراتيجية أمنية بديلة تكون استراتيجية استباقية من خلال توقع الأزمات المحتملة واتخاذ الإجراءات اللازمة للوقاية منها، وبناء مركب أمني في منطقة المغرب العربي لمواجهة الظاهرة المركبة للإرهاب لارتباطها مع شبكات الجريمة المنظمة والهجرة السرية.

ويتطلب ذلك ضرورة تبني تصورا تكامليا أساسه توفر الإرادة ووجود الثقة بين الأطراف، والتفرغ لمكافحة الإرهاب ببنية استراتيجية " الأمن الصلب"، مع ضرورة فرض حصار شديد على التنظيمات الإرهابية، والعمل على القضاء على أبرز قادتها، خاصة في ظل وجود احتمال لتوسع نشاط التنظيمات الإرهابية بتحالفها مع شبكات الجريمة المنظمة، إضافة إلى تزايد احتمالات لبروز إرهاب أفرو-مغاربي قد يهدد المنطقة برمتها، وعليه يجب وضع مفهوم مشترك للإرهاب حتى لا يتم الخلط بينه وبين مقاومة الشعوب من أجل الاستقلال والحرية، وحتى لا يتم توظيفه حسب المصالح الضيقة.

خاتمة:

إن تنامي حجم التهديدات الأمنية في منطقة المغرب العربي تفرض على صناع القرار وضع استراتيجية موحدة ومتكاملة لحل الخلافات السياسية، وتفعيل قنوات التقارب والحوار المؤسس على الثقة المتبادلة بين النخب السياسية وهي الشرط الأساسي في بناء التكامل المغاربي المنشود، ولذلك فإن نجاح المقاربة الجزائرية في منطقة المغرب العربي يتطلب تبني استراتيجية واضحة المعالم ومتكاملة الأبعاد، تهدف إلى بناء علاقات قوية طويلة المدى بين دول المنطقة، عن طريق تحديد المصالح المشتركة ووضعها كبديل عن المصالح الشخصية والقطرية التي لطالما كانت عائقا أمام توحيد السياسات، ومن

خلال استغلال جميع الإمكانيات والوسائل الاقتصادية والثقافية والسياسية في تحقيق التكامل المغاربي، وقد توصلنا خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

1- ضرورة تبني تصور مغاربي تكاملي أساسه توفر الإرادة ووجود الثقة بين الأطراف لحل أزمات المنطقة.

2- ترتيب الأولويات بالتركيز على البعد الإقتصادي والأمني والعمل على تسوية القضايا السياسية المعقدة كقضية الصحراء الغربية.

3- التنسيق الأمني بين دول المغرب العربي التي تعتبر امتدادا لبعضها البعض وتواجه نفس التهديدات الأمنية كالإرهاب والجريمة المنظمة.

4- بعث مؤسسات المغرب العربي الذي يعتبر الإطار الأمثل لتحقيق تعاون مغاربي شامل بإيجاد تسوية عادلة لقضية الصحراء الغربية.

5- التركيز على البعد الإعلامي من خلال توظيف وسائل الإعلام المغاربية في نشر أفكار الوحدة المغاربية والتعاون والحوار، وتنمية الحس المدني بخطورة الفكر المتطرف الذي يخلق ثقافة العنف، وتوعية الرأي العام بخطورة الإرهاب الذي بات يهدد التماسك الاجتماعي، ونشر ثقافة الحوار بين أفراد المجتمع الواحد .

6- تغليب منطق الحوار السياسي، ورفض أي فكرة للانفصال، مع رفض التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لأي دولة مغاربية لما له من تداعيات خطيرة على أمن المنطقة ككل.

7- مزاجية الحل الأمني بالحل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، فالحل الأمني على أهميته، لا يكفي وحده لإيجاد حلول جذرية لمشاكل وأزمات منطقة المغرب العربي، بل يتطلب جهودا على كافة المستويات.

قائمة المراجع

- 1 -خالد عبد العظيم، «الجوار المالي: التدايعات الإقليمية لانفصال أزواد في مالي»، مجلة السياسة الدولية، 2012.
- 2-درويش سعيد، «أنشطة الجماعات المسلحة في منطقة الساحل الإفريقي»، حوليات جامعة الجزائر 1، عدد 26، نوفمبر 2014
- 3- علاء سالم، «عام على رحيل بن لادن: تساؤلات الغرب وتأثير ظاهرة الربيع العربي»، ملف الأهرام الإستراتيجي، عدد 211، جويلية 2012.
- 4-Mathieu pellerin, pellerin (Mathieu), «le Sahel et le contagion Libyenne», **politique étrangère**, Paris, Avril, 2012.
- 5-Laurence Aïda Ammour, «les défis de sécurité dans la zone Saharo – Sahélienne et leur répercussion dans la région méditerranéenne», **SEEDMED** (Seguridad y Defensa en el Mediterráneo) Barcelona, October 2010.
- 6- Laurence Aïda Ammour, «La coopération de sécurité au Maghreb et au Sahel: l'Ambivalence de l'Algérie», **bulletin de la sécurité Africaine, une publication du centre d'études stratégiques de l'Afrique**, NO. 18 / Février 2012.
- 7-José María Blanco Navarro et Luis de la cortlbañes, «le trafic de drogue en l'Afrique subsaharienne», **Ieee.es**(Institut Espagnol d'études stratégique), 2012
- 8-Martina Lagatta, Ulrich Kaorck, Manuel Manrique, Pekka Hakala, **L'Algérie: un potentiel sous-exploité pour la coopération en matière de sécurité dans la région du Sahel**, Bruxelles, 24 juin 2013.
- 9- Amar Bouzid, Amal F. C. et Malika Aït-Amira «Sahel au cœur de la tourmente», (le Dossier d' El Djeich), **revue d'Al Djeich**, n 561, Avril 2010 .
- 10 - محمد سيدمو، 1307 عمل إرهابي في الجزائر منذ 2001: <http://www.assabahnews.tn/article/101085-vu-27-08-2018>.
- 11-عثمان لحياني، القضاء الجزائري يفتح ملف تيفتورين: <https://www.alaraby.co.uk/flashnews/10/1/2017>.
- 12-عبد القادر بن مسعود، 800 طن من المخدرات المغربية غزت الجزائر خلال 9 سنوات : <https://www.sasapost.com/does-morocco-really-facilitate-cannabis-trade-in-africa-vue27/09/2018>.